



أدوات التعاون الدولي غير الرسمي في مكافحة الفساد



أدوات التعاون الدولي غير الرسمي في مكافحة الفساد

هيئة مكافحة الفساد

وحدة الشؤون القانونية

أ. أحمد الأطرش

2026-2025

جدول المحتويات

رقم الصفحة	البيان
4	أهمية الدراسة
4	إشكالية الدراسة
4	أهداف الدراسة
4	منهجية الدراسة

5	الفصل الأول الاطار النظري لأدوات التعاون الدولي غير الرسمي في مكافحة الفساد
6	تعريف التعاون الدولي غير الرسمي
6	التمييز بين التعاون الدولي الرسمي وغير الرسمي
7	أنواع أدوات التعاون الدولي غير الرسمي 3.1 مذكرات التفاهم 3.2 الشبكات المتخصصة متعددة الأطراف 3.3 التعاون الدولي الاستخباري الفني 3.4 الاتصالات الثنائية المباشرة بين المحققين والمدعين العامين
8	مزايا استخدام أدوات التعاون الدولي غير الرسمي
8	التحديات القانونية والعملية

9	الفصل الثاني: الإطار القانوني الدولي لأدوات التعاون الدولي غير الرسمي في مكافحة الفساد
10	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)
10	وثائق وقرارات مؤتمر الدول الأطراف للاتفاقية (COSP)
11	الأدوات التوجيهية الصادرة عن الهيئات الدولية 3.1 أدلة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 3.2 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)
12	التجارب الدولية المقارنة 4.1 تجربة المكسيك 4.2 تجربة سنغافورة 4.3 تجربة فرنسا
13	التكييف القانوني للتعاون غير الرسمي في القانون الدولي
15	الفصل الثالث: الإطار القانوني الفلسطيني لأدوات التعاون الدولي غير الرسمي في مكافحة الفساد
16	الإطار التشريعي الناظم للتعاون الدولي 1.1 قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته 1.2 قانون الاجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001 وتعديلاته 1.3 قانون السلطة القضائية رقم لسنة 1.4 قانون الجرائم الالكترونية رقم (10) لسنة 2018 وتعديلاته
17	مكانة الاتفاقيات الدولية في النظام القانوني الفلسطيني
17	تحليل واقع التعاون الدولي غير الرسمي في فلسطين 3.1 هيئة مكافحة الفساد 3.2 النيابة العامة 3.3 وحدة المتابعة المالية (FIU) 3.4 ديوان الرقابة المالية والإدارية 3.5 التحليل التنظيمي والفني

22	الفصل الرابع: نماذج عملية لاستخدام التعاون الدولي غير الرسمي في فلسطين
23	النموذج الأول: تعاون غير رسمي بين هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية وهيئة أوروبية في قضية رشوة دولية
23	النموذج الثاني: تبادل معلومات عبر وحدة المتابعة المالية (FIU) حول حركة أموال مشبوهة عام 2022م
24	النموذج الثالث: تعاون غير رسمي بين وحدات المتابعة المالية لإندونيسيا وسنغافورة
24	النموذج الرابع: استخدام الشبكة الأوروبية EIJN للتحقيق المشترك
24	تحليل مقارن
25	الفصل الخامس: التحديات وسبل المعالجة
26	الإشكاليات القانونية والتنظيمية
26	التداخل المؤسسي وضعف الإطار التشغيلي
26	فجوات في القدرات الفنية والبشرية
27	تأثير الاحتلال الإسرائيلي على فاعلية التعاون الدولي
27	غياب الثقة الدولية والتردد في الانخراط
27	سبل المعالجة - توصيات قانونية ومؤسسية
29	المصادر والمراجع

أهمية الدراسة

تُعدّ مكافحة الفساد إحدى الركائز الأساسية لضمان سيادة القانون وتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيّما في السياقات التي تشهد فيها المؤسسات الرسمية تحديات تتعلق بالحوكمة والنزاهة والشفافية. وقد أدّت العولمة وتزايد تعقيد الجرائم المالية عابرة الحدود إلى بروز الحاجة لتعزيز التعاون الدولي، ليس فقط من خلال القنوات الرسمية التقليدية، بل كذلك عبر أدوات التعاون الدولي غير الرسمي التي أثبتت فعاليتها في العديد من التجارب الدولية، من حيث السرعة والمرونة وقابلية التكيف مع متطلبات الواقع العملي.

إشكالية الدراسة

رغم توقيع فلسطين على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ووجود هيئة رسمية مختصة بمكافحته، إلا أن الإطار القانوني الفلسطيني لا يزال يعاني من غياب التنظيم الكافي لأدوات التعاون الدولي غير الرسمي. كما أن الممارسات العملية المتعلقة باستخدام هذه الأدوات ما زالت محدودة وغير مؤطرة تشريعياً بشكل واضح. من هنا تطرح الدراسة التساؤل التالي: ما هو الإطار القانوني لأدوات التعاون الدولي غير الرسمي في فلسطين، وكيف يمكن تعزيزه بما يتوافق مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات؟

أهداف الدراسة

1. تعريف أدوات التعاون الدولي غير الرسمي في سياق مكافحة الفساد وتحليل خصائصها القانونية.
2. دراسة الإطار القانوني الدولي المنظم لها، ولا سيّما في ظل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
3. تحليل واقع النصوص والممارسات القانونية في فلسطين بشأن هذه الأدوات.
4. تقييم الفجوات التشريعية والعملية التي تعيق تفعيل هذه الأدوات.
5. تقديم توصيات عملية وتشريعية لتعزيز دور التعاون الدولي غير الرسمي في منظومة مكافحة الفساد الفلسطينية.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي والمقارن، من خلال تحليل النصوص القانونية الفلسطينية والدولية ذات الصلة، واستعراض بعض التجارب المقارنة، بالإضافة إلى المنهج النقدي الذي يرمي إلى إبراز الفجوات والنقائص القانونية والعملية، تمهيداً لصياغة توصيات بناءة.

الفصل الأول

الإطار النظري

لأدوات التعاون الدولي غير الرسمي

في مكافحة الفساد

1. تعريف التعاون الدولي غير الرسمي

يمثل التعاون الدولي غير الرسمي أحد الوسائل الحديثة والمرنة التي تعتمد عليها الدول وأجهزتها المتخصصة في مكافحة الفساد، خارج الأطر البروتوكولية التقليدية التي تقتضي المرور عبر القنوات الدبلوماسية أو القضائية الرسمية. ويدل هذا التعاون على التفاعل المباشر أو غير المباشر بين الكيانات الوطنية (الهيئات، النيابة، الأجهزة الرقابية، أو حتى السلطات التنفيذية) ونظيراتها في الدول الأخرى أو في المنظمات الدولية، بما يسهم في تبادل المعلومات والخبرات والأدلة أو المساعدة الفنية، دون أن يكون التعاون موثقاً في شكل اتفاق ملزم قانوناً.

ويُعرّف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) التعاون الدولي غير الرسمي بأنه: "كل شكل من أشكال التفاعل العملي والمباشر بين السلطات المختصة في الدول المختلفة، والذي لا يستند إلى معاهدة أو اتفاقية دولية أو قانون وطني ملزم، بل إلى مذكرات تفاهم أو علاقات ثقة مهنية وممارسات عملية، بغرض تسريع تبادل المعلومات وتيسير الإجراءات في سياق التحقيقات الجنائية ومكافحة الجريمة المنظمة والفساد^[1]."

2. التمييز بين التعاون الدولي الرسمي وغير الرسمي

التمييز بين الشكلين يعكس الفروق الجوهرية من حيث الطبيعة القانونية والقنوات والمرونة. وقد ورد هذا التصنيف في عدة أدبيات دولية أبرزها تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ودليل UNODC حول المساعدة القانونية والتعاون الدولي غير الرسمي^[2]

[3]

المعيار	التعاون الدولي الرسمي	التعاون الدولي غير الرسمي
الأساس القانوني	اتفاقيات دولية/قوانين وطنية	مذكرات تفاهم/مراسلات/علاقات مهنية
القنوات المعتمدة	وزارات الخارجية، القضاء، السفارات	جهات الاتصال المباشرة، الشبكات المهنية
السرعة والمرونة	بطء نسبي بسبب البيروقراطية	سرعة واستجابة فورية في بعض الأحيان
قابلية الطعن	نتائجه قابلة للطعن قانوناً	نتائجه غالباً لا تُستخدم وحدها قضائياً



[1] United Nations Office on Drugs and Crime. Manual on International Cooperation for the Purposes of Confiscation of Proceeds of Crime. 2012. <

[2] OECD. Typology of International Cooperation in Corruption Cases, OECD Publishing, 2017, pp. 10–14.

[3] UNODC. Manual on Mutual Legal Assistance and Asset Recovery, 2012, pp. 33–35.

3.1 مذكرات التفاهم (MoUs)

هي وثائق غير ملزمة قانوناً تُبرم بين الهيئات المختصة (مثل هيئات مكافحة الفساد أو النيابة العامة) بهدف تأطير التعاون الدولي المستقبلي. تتضمن عادة مجالات التفاهم العامة مثل تبادل المعلومات، التعاون في التدريب، أو آليات الاتصال المباشر. وتُعتبر أداة محورية في إنشاء علاقات طويلة الأمد قائمة على الثقة^[4].

3.2 الشبكات المتخصصة متعددة الأطراف

ومن أبرز صور أدوات التعاون الدولي غير الرسمي، الشبكات المتخصصة متعددة الأطراف، والتي تؤدي دوراً محورياً في تيسير التفاعل السريع بين الجهات المعنية بمكافحة الفساد على المستوى الدولي. وتُعد هذه الشبكات بمثابة منصات استراتيجية لتبادل المعلومات والخبرات والدعم الفني، دون الحاجة إلى المرور بالإجراءات الرسمية أو القنوات الدبلوماسية التقليدية. من أبرز هذه الشبكات، منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول)^[5]، والتي توفر قناة مباشرة وفعالة لتبادل المعلومات الأمنية، وتدعم تنفيذ التحقيقات الفورية بين أجهزة إنفاذ القانون في الدول الأعضاء. كما تبرز الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد^[6]، والتي تُعد إطاراً إقليمياً لتبادل الخبرات والتجارب الناشئة في مجال الحوكمة ومكافحة الفساد بين الدول العربية، بما يعزز التنسيق والتكامل المؤسسي. ويضاف إلى ذلك الشبكة القضائية الأوروبية، والتي تؤدي دوراً مهماً في تقديم الدعم والتنسيق بين السلطات القضائية في الدول الأوروبية، لا سيما في ما يتعلق بالتحقيقات العابرة للحدود وتبادل المعلومات القضائية بصورة مرنة وسريعة^[7]. وتُظهر هذه الشبكات فاعلية عالية في تجاوز التحديات البيروقراطية التي تعيق التعاون الدولي الرسمي، كما تساهم في تعزيز الثقة المتبادلة بين الدول، وبناء جسور اتصال فعّالة تمكّن من التصدي لجرائم الفساد ذات الطابع الدولي أو المنظم.

3.3 التعاون الدولي الاستخباري الفني

وتُعد عمليات تبادل المعلومات الاستخبارية ذات الطابع المالي أو الجنائي إحدى أبرز أدوات التعاون الدولي غير الرسمي، حيث تقوم الجهات الوطنية المختصة، مثل وحدات الاستخبارات المالية أو أجهزة إنفاذ القانون، بتبادل بيانات وتحليلات متعلقة بالتحويلات المشبوهة أو أنماط غسل الأموال، دون الحاجة إلى المرور عبر الإجراءات القضائية الرسمية أو القنوات الدبلوماسية التقليدية^[8]. ويُعد هذا النمط من التعاون بالغ الأهمية، لا سيما في المراحل الأولية من التحقيقات الجنائية، إذ يتيح للسلطات المختصة الحصول على معلومات نوعية وسريعة تساعد في اتخاذ قرارات استباقية بشأن تتبع الأصول أو تجميد الأموال قبل ضياعها أو نقلها عبر الحدود. وتُعد وحدات الاستخبارات المالية (FIUs) مثالاً بارزاً على هذا الشكل من التعاون، حيث ترتبط فيما بينها من خلال شبكات دولية مثل شبكة Egmont، ما يتيح لها تبادل التحذيرات والمؤشرات الجنائية في إطار مهني وآمن، بعيداً عن تعقيدات التعاون الدولي الرسمي أو المسارات القضائية البطيئة^[9].



[4] UNODC. Manual on Mutual Legal Assistance and Asset Recovery, United Nations Office on Drugs and Crime, 2012, pp. 20–23. ↵

[5] INTERPOL. Legal Framework and Criminal Information Exchange Systems, 2021. ↵

[6] الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، تقارير دورية 2018-2023 [6] ↵

[7] EJN. European Judicial Network: Annual Activity Report, 2022. ↵

[8] UNODC. Practical Guide on Informal International Cooperation in Asset Recovery Cases, 2020, p. 35. ↵

[9] Egmont Group. Principles for Information Exchange Between FIUs, 2013; Annual Report, 2022. ↵

هذا النوع من التعاون، رغم طبيعته غير الرسمية، يكتسب أهمية متزايدة في سياق الجرائم المالية العابرة للحدود، ويُعد بمثابة أداة تمهيدية للتعاون الرسمي أو لفتح مسارات تحقيق قضائي لاحق.

3.4 الاتصالات الثنائية المباشرة بين المحققين أو المدعين العامين

وهي أكثر الوسائل غير الرسمية شيوعًا في التحقيقات العابرة للحدود، حيث يتم التواصل بين نظراء مهنيين في جهات الادعاء أو الشرطة من خلال البريد الإلكتروني، أو الهاتف، أو اللقاءات المباشرة، خاصة في التحقيقات المتعلقة بالرشوة والجرائم الاقتصادية^[10].

4. مزايا استخدام أدوات التعاون الدولي غير الرسمي

تتميز أدوات التعاون الدولي غير الرسمي بمجموعة من الخصائص التي تجعلها ذات قيمة عملية عالية في سياق مكافحة الفساد، خصوصًا في ظل التحديات التي تواجه آليات التعاون الدولي الرسمي التقليدية. أولى هذه المزايا تكمن في السرعة والفعالية، حيث تتيح هذه الأدوات تجاوز الحواجز البيروقراطية المعقدة والإجراءات المطوّلة التي غالبًا ما تُرافق التعاون الدولي الرسمي، مما يساهم في تسريع وتيرة جمع المعلومات والاستجابة للوقائع المستجدة.

أما الميزة الثانية فتتمثل في المرونة، إذ تُستخدم أدوات التعاون الدولي غير الرسمي في الحالات التي تغيب فيها الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف، أو حين لا تكون هناك أطر قانونية مفعّلة بين الدول المعنية، الأمر الذي يمنح الجهات المختصة مساحة أوسع للتفاعل وفق مقتضيات الواقع العملي^[11].

ويُضاف إلى ذلك أن هذا النوع من التعاون يُساهم في تعزيز الثقة المتبادلة بين الهيئات النظيرة في الدول المختلفة، من خلال بناء قنوات تواصل مستقرة تُمهّد لتبادل دائم ومستمر للمعلومات والخبرات، خارج الأطر الرسمية المجمدة. كما تُستخدم هذه الأدوات في كثير من الأحيان كمدخل أولي يمهد لـ التعاون الدولي الرسمي، حيث تتيح جمع معلومات تمهيدية تُستخدم لاحقًا في بلورة طلبات مساعدة قانونية متبادلة أو اتفاقات تعاون قضائي.

5. التحديات القانونية والعملية

غياب الإلزام القانوني: قد يُضعف من حجية ما يتم الحصول عليه عبر التعاون الدولي غير الرسمي أمام القضاء. إمكانية تعارضه مع القوانين الوطنية: خاصة إذا تم الحصول على أدلة بطرق لا يجيزها قانون الدولة المتلقية. غياب الإطار التنظيمي: قد يؤدي إلى الاستخدام المزاجي أو غير المنضبط.

مخاطر انتهاك السيادة: خصوصًا عندما يتجاوز التعاون الدولي غير الرسمي حدود تبادل المعلومات إلى التنفيذ العملي^[12].



[10] Basel Institute on Governance. Informal International Cooperation in Corruption Investigations, Working Paper 28, 2021. ←

[11] OECD. Typology of International Cooperation in Corruption Cases, 2017; Transparency International.

[12] FATF. Best Practices on Sharing Information Between Law Enforcement Authorities, 2018. ←

الفصل الثاني

الإطار القانوني الدولي

لأدوات التعاون الدولي غير الرسمي

في مكافحة الفساد

1. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) كمرجع رئيسي

تُعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 الأداة الدولية الأهم في تنظيم أوجه التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد، وقد وفرت أساساً قانونياً شاملاً يُلزم الدول الأطراف باتخاذ تدابير متعددة، منها التعاون القضائي، المساعدة القانونية المتبادلة، وتسليم المجرمين. ومع ذلك، فإن الاتفاقية لم تُغفل أهمية أدوات التعاون الدولي غير الرسمي، بل شجعت عليها بشكل صريح في عدد من موادها^[13].

وتنص المادة (48) من الاتفاقية على ما يلي:

"تسعى الدول الأطراف إلى التعاون الوثيق مع بعضها البعض، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، التعاون الدولي غير الرسمي على مستوى وكالات إنفاذ القانون، لتيسير جمع وتحليل وتبادل المعلومات بشأن جميع جوانب الجرائم التي تشملها هذه الاتفاقية"^[14].

كما تنص المادة (50) بشأن "التحقيقات المشتركة" على تشجيع الدول على "إبرام ترتيبات أو اتفاقات تسمح بإنشاء فرق تحقيق مشتركة، أو استخدام وسائل مرنة للتعاون، بما في ذلك أشكال غير رسمية للتنسيق"^[15].

إذًا، فإن UNCAC تمنح أدوات التعاون الدولي غير الرسمي صفة شرعية وتحت على تفعيلها، خاصة في المراحل الأولية للتحقيق أو عند الحاجة إلى استجابة سريعة لا توفرها القنوات الرسمية.

2. وثائق وقرارات مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية (COSP)

- عبر دوراته المختلفة، أصدر مؤتمر الدول الأطراف عدة قرارات تشجع على تطوير التعاون الدولي غير الرسمي بين الدول الأعضاء، ومن أبرزها:
- القرار 4/2 (الدوحة 2011): أكد على "أهمية استخدام أدوات غير رسمية لتبادل المعلومات بين وكالات إنفاذ القانون ضمن إطار يحترم السيادة والقانون الداخلي".
 - القرار 6/4 (سانت بطرسبورغ 2015): حث الدول على "تعزيز استخدام آليات الاتصال المباشر وغير الرسمي" وخاصة في المراحل التمهيديّة للتحقيقات.
 - القرار 9/2 (شرم الشيخ 2021): ركّز على أهمية "التدريب المتخصص في تفعيل قنوات التعاون الدولي غير الرسمي وتشجيع شبكات التواصل بين المحققين"^[16].

وتُظهر هذه القرارات بوضوح أن التعاون الدولي غير الرسمي أصبح مكوناً لا غنى عنه في البنية القانونية الدولية الحديثة لمكافحة الفساد.



[13] United Nations Convention against Corruption (UNCAC), 2003, Preamble and Chapter IV.

[14] UNCAC, Article 48.

[15] UNCAC, Article 50.

[16] Conference of the States Parties to the UNCAC, Resolutions 4/2 (2011), 6/4 (2015), and 9/2 (2021).

3. الأدوات التوجيهية الصادرة عن الهيئات الدولية

3.1 أدلة مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات

وفي إطار دعم التعاون الدولي غير الرسمي، أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) عددًا من الأدلة الإرشادية التي تُشكّل مرجعًا أساسيًا للجهات الوطنية والدولية العاملة في مجال مكافحة الفساد واسترداد الأصول. ومن أبرز هذه الوثائق المرجعية دليل "المساعدة القانونية المتبادلة واسترداد الأصول" الصادر عام 2012، ودليل "التعاون الدولي غير الرسمي في قضايا استرداد الأصول" الصادر عام 2020^[17].

تركز هذه الأدلة على ضرورة بناء الثقة المتبادلة بين الهيئات النظرية كشرط جوهري لنجاح أي تعاون غير رسمي، وتشجّع على إنشاء آليات عملية تُعرف بـ"نقاط الاتصال" (Focal Points) تكون مسؤولة عن إدارة التواصل المباشر والسريع بين الجهات المختصة في الدول المختلفة. وتُبرز الوثائق أهمية استخدام هذه النقاط لتسريع تبادل المعلومات والمستندات ذات الصلة، دون الحاجة إلى اللجوء الفوري للإجراءات الرسمية المعقدة، أو انتظار صدور طلبات قضائية أو دبلوماسية رسمية، وهو ما يمنح التعاون مرونة وفعالية أعلى في المراحل التمهيديّة للتحقيقات، لا سيّما في قضايا غسل الأموال واسترداد الأصول.

تُعد هذه الإرشادات امتدادًا عمليًا لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتساهم في تمكين الدول من تبني ممارسات عملية قائمة على الثقة والتواصل المهني، بعيدًا عن العقوبات الإجرائية التقليدية التي تعوق ملاحقة الجرائم العابرة للحدود.

3.2 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

تلعب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) دورًا بارزًا في تعزيز فهم وتطوير أدوات التعاون الدولي غير الرسمي في مجال مكافحة الفساد، وذلك من خلال إصدارها لتقارير ودلائل تحليلية تُسلط الضوء على الممارسات الفضلى والتحديات العملية التي تواجه الدول في هذا السياق. وقد تطرقت المنظمة، في تقريرها الصادر عام 2017 بشأن "التعاون الدولي في قضايا الفساد"، إلى الأدوات غير الرسمية بوصفها آليات فعّالة تُكمل الأطر الرسمية وتُساهم في تجاوز ما قد تفرضه الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة من قيود إجرائية أو تأخر زمني^[18].

وقد أكدت المنظمة في هذا السياق على أهمية تفعيل قنوات اتصال مباشرة وغير رسمية بين الجهات النظرية في الدول المختلفة، كأداة أساسية لتسريع تبادل المعلومات المرتبطة بالتحقيقات الجنائية، وخصوصًا في القضايا ذات الطابع العابر للحدود. ودعت إلى إنشاء شراكات مؤسسية دائمة بين هيئات مكافحة الفساد والنيابات العامة والأجهزة الرقابية، وتوفير موارد بشرية وفنية متخصصة لتشغيل هذه القنوات بكفاءة واحترافية. كما شددت المنظمة على ضرورة أن تحظى هذه القنوات بثقة متبادلة، وتُؤطر ضمن سياسات وطنية واضحة تُراعي الاعتبارات القانونية والخصوصية السيادية للدول، ما يُعزز شرعية استخدامها وفعاليتها في مسار التعاون الدولي.



[17] UNODC, Manual on Mutual Legal Assistance and Asset Recovery, 2012; and Practical Guide on Informal International Cooperation in Asset Recovery Cases, 2020.

[18] OECD, International Cooperation in Corruption Cases, OECD Publishing, 2017, pp. 10–18.

إن دراسة النماذج الدولية الناجحة في مجال تفعيل أدوات التعاون الدولي غير الرسمي تُعد أمرًا جوهريًا لفهم أفضل الممارسات وتحديد سُبل تطوير الإطار الفلسطيني. وفي هذا السياق، تبرز ثلاث تجارب متميزة، وهي: المكسيك، وسنغافورة، وفرنسا، وكل منها قدّمت نموذجًا ناجحًا يُمكن الاحتذاء به وتكييفه مع الخصوصيات الوطنية.

4.1 تجربة المكسيك

تُعد المكسيك من الدول الرائدة في إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون الدولي غير الرسمي، حيث أنشأت وحدة خاصة داخل هيئة مكافحة الفساد تُعنى حصريًا بتنسيق التعاون مع نظيراتها في أمريكا اللاتينية، لا سيما ضمن إطار الشبكات القضائية والإقليمية مثل الشبكة القضائية لأمريكا اللاتينية لمكافحة الجريمة المنظمة. وتُعنى هذه الوحدة بتسهيل التواصل الفوري عبر البريد الإلكتروني أو خطوط الاتصال المباشر، لتبادل المعلومات الأولية حول الجرائم الاقتصادية، وخصوصًا تلك المتعلقة بتهريب الأموال، والرشوة العابرة للحدود، والتزوير المالي^[19]. وقد نجحت المكسيك من خلال هذا النموذج في تفكيك عدة شبكات مالية معقدة، عبر الاعتماد على تبادل المعلومات غير الرسمي مع دول مثل كولومبيا وبنما، دون الحاجة إلى المرور أولاً بإجراءات رسمية طويلة. وتم لاحقًا تحويل هذه المعلومات إلى طلبات رسمية استُخدمت كأدلة معززة أمام القضاء المكسيكي. ومن أبرز ممارسات المكسيك الناجحة: إنشاء منصة مشتركة مؤمنة لتبادل البيانات الاستخباراتية المالية، وتعيين "منسق اتصال غير رسمي" في كل جهاز وطني معني بمكافحة الفساد، ما أسهم في بناء قنوات ثقة وتعاون طويلة الأمد^[20].

4.2 تجربة سنغافورة

تُعد سنغافورة مثالًا يُحتذى به على الصعيد الآسيوي في منهجية إدارة التعاون الدولي غير الرسمي، حيث تعتمد عليه كأداة أساسية في منظومتها القانونية. وتشير تقارير الهيئة السنغافورية لمكافحة الفساد (CPIB) إلى أن ما يقرب من 60% من حالات التعاون الدولي تبدأ من خلال قنوات غير رسمية، غالبًا عبر تبادل معلومات تمهيدية أو مؤشرات تحليل مالي، قبل أن يتم تحويلها إلى إجراءات رسمية وفقًا للمعايير القضائية^[21]. وتولي سنغافورة اهتمامًا كبيرًا للموثوقية والسرعة، وقد طوّرت نظامًا رقميًا مؤمنًا يُستخدم في تفعيل هذا التعاون بشكل فوري، كما درّبت كوادرها على استخدام أدوات التواصل السريع مثل برامج التشفير وخطوط الاتصال الآمن. ومن الأمثلة الملموسة على نجاح هذا النموذج، التعاون الدولي غير الرسمي مع هيئات مكافحة غسل الأموال في ماليزيا وهونغ كونغ، والذي أسهم في تفكيك سلسلة من التحويلات المالية المشبوهة المرتبطة بفساد القطاع العام في المنطقة^[22].



[19] UNODC & AIAMP, Regional Judicial Cooperation Practices in Latin America, UNODC Regional Report, 2020.

[20] INAI Mexico, Informe sobre cooperación no formal en el combate a la corrupción, 2021.

[21] CPIB Singapore, Annual Report, 2020; FATF, Mutual Evaluation of Singapore, 2016.

[22] UNODC Asia Pacific, Informal Channels and Anti-Corruption Cooperation in ASEAN, 2022.

4.1 تجربة فرنسا

أما فرنسا، فتُعد من أبرز الدول الأوروبية التي أرست تعاونًا غير رسميًّا فعّالًا، من خلال إنشاء "الوحدة المركزية للتعاون القضائي" (CNAJ) التابعة لوزارة العدل الفرنسية. هذه الوحدة تمثل مركز اتصال مرن ومؤسسي يُعنى بتنسيق التعاون الدولي غير الرسمي مع أجهزة الادعاء والشرطة في الدول الأوروبية ودول حوض المتوسط^[23].

وتُعتمد هذه الوحدة بشكل خاص في الاستجابة العاجلة للحالات المعقدة ذات الطابع الاقتصادي أو المالي، كقضايا الفساد والتهرب الضريبي وتبييض الأموال. وقد ثبتت فاعليتها في عدد من القضايا التي تعذر فيها اللجوء إلى التعاون الدولي الرسمي في الوقت المناسب. كما طوّرت فرنسا نموذجًا يُحتذى به في توثيق التعاون الدولي غير الرسمي، حيث يتم أرشفة كل خطوة أو مراسلة غير رسمية ضمن قاعدة بيانات مؤسسية، بما يضمن الشفافية ويوفر سجلًا يمكن العودة إليه لاحقًا عند الحاجة إلى تأطير التعاون قانونيًا. ومن أبرز الممارسات الفضلى التي اتبعتها فرنسا: دمج قضاة ارتباط متخصصين في التعاون الدولي غير الرسمي ضمن سفاراتها الرئيسية، خاصة في دول مثل إسبانيا وإيطاليا والمغرب، ما أسهم في تسريع وتيرة التنسيق وجعل التعاون أكثر استباقية وفعالية^[24].

5. التكييف القانوني للتعاون غير الرسمي في القانون الدولي

رغم أن أدوات التعاون الدولي غير الرسمي لا تحظى، في الأصل، بالطابع الإلزامي الذي يميز المعاهدات والاتفاقيات الرسمية، إلا أن القانون الدولي العام بدأ يعترف بها تدريجيًا باعتبارها ممارسة مشروعة ومستقرة ضمن منظومة العلاقات الدولية، لا سيما في المجالات ذات الطابع الجنائي والرقابي، مثل مكافحة الفساد، وغسل الأموال، وتمويل الإرهاب^[25].

ويُعد التعاون الدولي غير الرسمي جزءًا مما يُعرف في الفقه القانوني الدولي بـ"السلوك المتكرر للدول" أو (State Practice)، وهو أحد مصادر العرف الدولي. فحين تكرر الدول ممارسات محددة في تعاملاتها العابرة للحدود، وترافق هذه الممارسات نية قانونية (Opinio Juris) توحى بقبولها كجزء من النظام القانوني، فإنها قد تترقى تدريجيًا إلى مستوى العرف الملزم^[26]. وبناء على ذلك، بدأ المجتمع الدولي ينظر إلى التعاون الدولي غير الرسمي، لا بوصفه استثناءً أو أداة وقتية، بل باعتباره آلية مرنة وواقعية ضمن أدوات التعاون الدولي المشروعة، وخاصة في المسائل التي تتطلب استجابة فورية وسرية في آن واحد.

وقد انعكس هذا التوجه في عدد من الوثائق القانونية الدولية، من أبرزها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، التي دعت في موادها 48 و50 إلى تعزيز سبل التعاون الدولي غير الرسمي بين الدول، بل وأشارت صراحة إلى ضرورة تسهيل إنشاء "فرق تحقيق مشتركة"، و"تبادل معلومات تمهيدية" دون اشتراط اتفاقيات رسمية قائمة^[27]. كما اعتمدت قرارات مؤتمر الدول الأطراف (COSP) هذه التوجهات، مما يعزز مكانة هذا النوع من التعاون كجزء من التزامات الدول التفسيرية للاتفاقية^[28].

ومن الناحية التطبيقية، بدأت بعض الهيئات القضائية الدولية والإقليمية بإبداء مرونة متزايدة في التعامل مع نتائج التعاون الدولي غير



[23] Ministère de la Justice (France), La coopération judiciaire internationale informelle, Rapport CNAJ, 2019.

[24] OECD, Best Practices in Informal Cooperation: France Country Note, 2020.

[25] UNODC, Practical Guide on Informal International Cooperation in Asset Recovery Cases, 2020, pp. 8–10.

[26] Shaw, Malcolm N., International Law, 8th ed., Cambridge University Press, 2017, pp. 70–74.

[27] United Nations Convention against Corruption (UNCAC), Articles 48 and 50.

[28] Conference of the States Parties to UNCAC, Resolutions 4/2 (2011), 6/4 (2015), and 9/2 (2021).

الرسمي، شرط أن يكون قد تم ضمن إطار يحترم المعايير الأساسية للإجراءات القانونية العادلة. فعلى سبيل المثال، قبلت المحكمة الجنائية الدولية (ICC) في أكثر من مناسبة مستندات ومعلومات مصدرها قنوات غير رسمية، كالتقارير الأمنية أو المعلومات الاستخبارية الأولية، شريطة أن يتم التحقق من موثوقيتها لاحقاً وأن لا يكون قد جرى الحصول عليها بوسائل تنتهك حقوق الدفاع أو تخل بمبدأ نزاهة الإجراءات^[29].

كما تُعدّ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR) من الهيئات التي اعترفت ضمناً بمشروعية التعاون الدولي غير الرسمي، خاصة حين استخدمته الدول كوسيلة للحصول على معلومات أو أدلة في سياق قضايا غسل الأموال أو الجريمة المنظمة، بشرط أن يُستخدم لاحقاً ضمن إجراءات قضائية تراعي الحق في محاكمة عادلة^[30].

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن القانون الدولي يشهد اليوم تحولاً تدريجياً في تفسيره لمفاهيم "السيادة"، و"الإلزام"، و"المشروعية"، لصالح تبني نماذج تعاون أكثر مرونة وتجاوباً مع الطبيعة الديناميكية للجرائم الاقتصادية والفساد، التي لا يمكن مواجهتها بالوسائل التقليدية وحدها.

هذا الاتجاه يفرض على الدول، ومنها فلسطين، مسؤولية تقنين استخدام هذه الأدوات ضمن أطر تشريعية واضحة، تُحافظ على ضمانات العدالة، وتُوفر في الوقت نفسه مرونة تنفيذية تعزز من قدرتها على الانخراط في العمل الدولي المشترك بفعالية.



[29] International Criminal Court, Prosecutor v. Al Mahdi, Decision on Evidence Collection, ICC-01/12-01/15, 2016.

[30] European Court of Human Rights, Case of Bykov v. Russia, Application No. 4378/02, Judgment of 10 March 2009.

الفصل الثالث

الإطار القانوني الفلسطيني

لأدوات التعاون الدولي غير الرسمي

في مكافحة الفساد

1. الإطار التشريعي الفلسطيني الناظم للتعاون الدولي

تُظهر مراجعة المنظومة التشريعية الفلسطينية ذات الصلة بالتعاون الدولي، وبخاصة في المجال الجنائي، وجود قصور بنيوي وتشريعي واضح في تنظيم أدوات التعاون الدولي غير الرسمي، سواء من حيث غياب النصوص الصريحة أو ضعف التكامل بين الجهات المختصة. ورغم ذلك، فإن بعض القوانين القائمة تُشكّل إطارًا عامًا يمكن تطويره والبناء عليه لتأطير هذا النوع من التعاون، لا سيما في ظل الالتزامات المترتبة على انضمام فلسطين إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد^[31].

1.1 قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته

يُعد هذا القانون المرجع التشريعي المركزي لعمل هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، وقد منحها اختصاصات واسعة تشمل تلقي الشكاوى، والتحري، وجمع المعلومات، وإحالة القضايا إلى النيابة العامة المختصة. وتنص المادة (5) على أن الهيئة تملك صلاحية التعاون مع "الجهات المحلية والدولية" في سبيل ممارسة مهامها^[32].

إلا أن النص المذكور، رغم شموله اللفظي، يُعاني من غموض تشريعي في تحديد طبيعة هذا التعاون، حيث لا يُفصّل ما إذا كان يشمل التعاون الدولي غير الرسمي أو يقتصر فقط على الأشكال الرسمية من التعاون القضائي والدبلوماسي. وهذا الإغفال يُضعف من قابلية الهيئة لاستخدام أدوات التعاون المرنة التي تُمكنها من سرعة الاستجابة والتنسيق الدولي خارج الأطر البيروقراطية التقليدية، رغم كونها الأدوات الأكثر فاعلية في سياق مكافحة الفساد المعولم^[33].

1.2 قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001م وتعديلاته

يمثل هذا القانون القاعدة الإجرائية الأساسية في النظام الجزائي الفلسطيني، وينظم جوانب التحقيق الإثبات، وطلبات التعاون القضائي، بما في ذلك المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين^[34]. ومع ذلك، فإن القانون لا يتضمن أي تنظيم لمسألة الاتصالات غير الرسمية أو تبادل المعلومات التمهيدية بين الجهات المختصة ونظيراتها في الخارج. وهذا القصور يُضعف من الاعتراف القانوني بالأدلة أو البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال قنوات غير رسمية، ويُضفي حالة من التردد المؤسسي في اعتمادها ضمن مراحل التحقيق أو الادعاء.

1.3 قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م وتعديلاته

رغم أهمية هذا القانون في تنظيم الإطار المؤسسي للسلطة القضائية الفلسطينية، إلا أنه يفتقر إلى أي تنظيم مباشر للتعاون الدولي، سواء الرسمي أو غير الرسمي^[35].



[31] انضمت دولة فلسطين إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب المرسوم الرئاسي رقم (20) لسنة 2014، وتم إيداع وثائق الانضمام في الأمم المتحدة بتاريخ 2 أيار/مايو 2014.

[32] قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005، المادة 5، الجريدة الرسمية الفلسطينية (الوقائع)، العدد 57.

[33] UNODC, Practical Guide on Informal International Cooperation in Asset Recovery, 2020, pp. 10–13.

[34] قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001، الباب الثاني، المواد من 13 إلى 66.

[35] قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002، منشورات الوقائع الفلسطينية، لا يتضمن أي فصل بشأن التعاون القضائي الدولي.

فلا يوجد في نصوصه ما يُجيز للقضاة أو أعضاء النيابة العامة الانخراط في تحقيقات دولية مشتركة، أو التنسيق مع جهات أجنبية عبر قنوات مرنة أو غير تقليدية، كالبريد الإلكتروني أو فرق التحقيق المشتركة. وهو ما يجعل هذا القانون غير منسجم مع الاتجاهات الدولية الحديثة التي تُعطي دورًا نشطًا للسلطة القضائية في إنفاذ التعاون العابر للحدود^[36].

1.4 قانون الجرائم الإلكترونية رقم (10) لسنة 2018م وتعديلاته

يتضمن هذا القانون عددًا من النصوص التي تُتيح التعاون الدولي في ما يتعلق بتتبع الأدلة الرقمية وملاحقة الجرائم المرتكبة عبر الفضاء الإلكتروني، كما يُجيز لجهات إنفاذ القانون التواصل مع شركات مزوّدي الخدمة الدولية^[37]. إلا أن هذه الإجازة لم تُقرن بآليات واضحة لتنظيم التعاون الدولي غير الرسمي، سواء من حيث الضوابط أو إجراءات التوثيق. وبالتالي، فإن التطبيق العملي يبقى خاضعًا لاجتهادات إدارية وفردية، ما يُهدد بتضارب الإجراءات أو حتى المساءلة القانونية في بعض الحالات.

2. مكانة الاتفاقيات الدولية في النظام القانوني الفلسطيني

نصت المادة (10) من القانون الأساسي المعدل على أن "الاتفاقيات الدولية التي تنضم إليها دولة فلسطين تُعد ملزمة"، وقد انضمت فلسطين إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2014، مما يجعلها جزءًا من النظام القانوني الداخلي^[38]. إلا أن غياب نصوص تنفيذية أو لوائح تنظم كيفية تطبيق أحكام الاتفاقية – وخاصة في ما يخص التعاون الدولي غير الرسمي – يُعد عائقًا أمام تفعيلها، وهو ما يُظهر الحاجة الماسة إلى مواءمة التشريعات المحلية مع نصوص^[39] UNCAC.

3. تحليل واقع التعاون الدولي غير الرسمي في فلسطين

يشهد واقع التعاون الدولي غير الرسمي في فلسطين حالة من التباين المؤسسي والتباعد التنظيمي، تتجلى في تفاوت مستويات التفعيل، وغياب التأطير القانوني والإجرائي الموحد الذي يضمن انسجامًا مؤسسيًا وتكاملاً وظيفيًا بين الجهات المعنية. ويُمكن تحليل هذا الواقع من خلال قراءة عميقة لأدوار كل من هيئة مكافحة الفساد، النيابة العامة، ووحدة المتابعة المالية^[40].



[36] OECD, Enhancing Judicial Cooperation in Criminal Matters, 2018

[37] قانون الجرائم الإلكترونية رقم (10) لسنة 2018، المادة 32 والمادة 36، منشورات الجريدة الرسمية الفلسطينية.

[38] القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، المادة 10، منشور في الوقائع الفلسطينية، العدد 47.

[39] مرسوم رئاسي رقم (20) لسنة 2014 بشأن انضمام دولة فلسطين إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الجريدة الرسمية (الوقائع الفلسطينية)، العدد 103.

[40] UNODC, Practical Guide on Informal International Cooperation in Asset Recovery Cases, 2020, pp. 5–9

3.1 هيئة مكافحة الفساد^[41]

من حيث المبدأ، تتولى هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية المهام الرئيسية في ميدان مكافحة الفساد على المستوى الوطني، وقد أقدمت على توقيع عدد من مذكرات التفاهم الثنائية مع نظيراتها في عدد من الدول العربية والأوروبية، بهدف تعزيز تبادل الخبرات والمعلومات. ومع أن هذه المذكرات تُعد من الأدوات غير الرسمية المهمة في إطار العلاقات الدولية، إلا أن غياب نشر تقارير دورية عن محتوى التعاون المنبثق عنها، أو تقييم مدى فاعليته، يُشير إلى ضعف في آليات التوثيق والرقابة الداخلية المؤسسية^[42]، الأمر الذي يُحد من الاستفادة القصوى منها. ومن زاوية قانونية، فإن استخدام هذه المذكرات يظل معلقاً على الإرادة الإدارية دون سند تنظيمي واضح يحدد نطاقها وحدودها، مما يخلق فجوة في الشرعية والمساءلة.

منذ تأسيسها، أبدت هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية وعياً متزايداً بأهمية الانخراط في شبكة التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الفساد، وخصوصاً عبر الأدوات غير الرسمية التي تتيح قدرًا من المرونة والاستجابة السريعة مقارنة بالقنوات الدبلوماسية والقضائية التقليدية. وقد ترجمت الهيئة هذا التوجه من خلال توقيع مجموعة من مذكرات التفاهم الثنائية ومتعددة الأطراف، والتي يمكن اعتبارها أبرز أدوات التعاون الدولي غير الرسمي في السياق الفلسطيني^[43].

تشمل هذه المذكرات اتفاقيات شراكة وتفاهم مع عدد من الهيئات النظيرة، من أبرزها:

- هيئة النزاهة ومكافحة الفساد الأردنية، في إطار التعاون المشترك في التحقيقات والتدريب وبناء القدرات.
 - الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في تونس، بما يتيح تبادل التجارب التشريعية والرقابية.
 - الهيئة المغربية للنزاهة والوقاية من الرشوة، لتعزيز التنسيق في قضايا الفساد الكبرى العابرة للحدود.
 - الانخراط في الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، التي تُعد إطاراً مرناً للتواصل غير الرسمي بين الهيئات العربية.
- من الناحية القانونية، تُعد هذه المذكرات أدوات غير ملزمة، لا ترتقي إلى مستوى الاتفاقيات الدولية أو المعاهدات الرسمية، إذ تفتقر إلى الطابع الإلزامي القانوني المنصوص عليه في الاتفاقيات الثنائية الموقعة وفقاً للأصول الدستورية. لكنها رغم ذلك تُعبر عن نية تعاونية ذات بعد عملي، وتؤسس لفضاء من الثقة والتفاهم يُمكن أن يُمهّد لتعاون رسمي لاحق، أو يُسهّم في تسريع وتيرة التحقيقات وتبادل البيانات والمساعدة الفنية.

3.2 النيابة العامة

أما النيابة العامة، باعتبارها الجهة المركزية المنوط بها تحريك الدعوى العمومية وتمثيل الحق العام، فإنها لا تمتلك وحدة متخصصة بالتعاون الدولي غير الرسمي، وتعتمد في الغالب على المسارات الرسمية للتعاون القضائي عبر وزارة العدل. هذا الانحصار في القنوات التقليدية يُقلل من فرص التفاعل المباشر مع الجهات النظيرة في الخارج، ويُضعف القدرة على جمع المعلومات التمهيديّة اللازمة لملاحقة الجرائم ذات الطابع الدولي أو العابر للحدود. كما أن غياب الصلاحيات الواضحة في القانون التنظيمي للنيابة في مجال التنسيق غير الرسمي يعكس قصوراً في استيعاب التطورات الحديثة في ممارسات العدالة الجنائية الدولية^[44].



[41]

[42] هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، الموقع الرسمي، قسم التعاون الدولي والاتفاقيات www.pacc.ps.

[43] الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، تقارير سنوية، 2021-2023.

[44] مقابلات منشورة ضمن تقرير مؤسسة أمان: "واقع العدالة الجنائية في فلسطين"، 2021.

3.3 وحدة المتابعة المالية (FIU)

تشكل وحدة المتابعة المالية الاستثناء الأبرز في هذا المشهد، إذ تُعد من أكثر الجهات الوطنية انخراطًا في التعاون الدولي غير الرسمي، خاصة من خلال عضويتها في شبكة Egmont Group، التي تتيح تبادل المعلومات الاستخباراتية المالية بشكل آمن مع وحدات النظير على المستوى الدولي. ومع ذلك، فإن غياب إطار قانوني فلسطيني يُنظم هذا النوع من التعاون الدولي، وتحديدًا من حيث شروط تبادل البيانات المالية وحدود استخدامها أمام القضاء، يثير إشكاليات قانونية تتعلق بمشروعية الأدلة ومقبوليتها في المحاكم الوطنية، خصوصًا في غياب نصوص واضحة تُنظم العلاقة بين الأدلة الاستخباراتية والأدلة القضائية. فضلًا عن عضويتها في شبكة Egmont Group، التي تُمثل الإطار الأهم عالميًا لتبادل المعلومات المالية الاستخباراتية بين وحدات النظير في الدول المختلفة.

تمارس الوحدة مهامها وفق آليات غير رسمية لكنها معترف بها دوليًا، ويمكن تلخيص أبرز ملامح نشاطها في هذا المجال على النحو التالي:

- تبادل المعلومات الاستخباراتية المالية مع وحدات FIU الأجنبية، في إطار رصد الحركات المالية المشبوهة أو الأنماط غير العادية التي قد تُشير إلى جرائم غسل أموال أو فساد مالي عابر للحدود.
 - استخدام منصة Egmont Secure Web، وهي منصة رقمية مشفرة تُتيح تبادل البيانات الحساسة في بيئة آمنة ومحمية وفقًا لمعايير دولية، دون الحاجة إلى المرور بالقنوات الرسمية مثل وزارة الخارجية أو القضاء^[45].
 - الاستجابة السريعة للطلبات الدولية المتعلقة بتجميد أو تتبع الأصول، سواء بناءً على إشارات أولية من دول أخرى، أو وفقًا لمذكرات تفاهم استخباراتية، مما يمنح النظام الفلسطيني قدرة على التحرك الوقائي والاستباقي.
- إن هذه الممارسات تُجسد بوضوح فعالية التعاون الدولي غير الرسمي حين يكون مقننًا دوليًا ومدعومًا بشبكة تشغيلية متخصصة. غير أن الإشكال الجوهرى لا يكمن في فعالية أدوات FIU، بل في الفراغ التشريعي الوطني الذي يحيط باستخدام نتائج هذا النوع من التعاون، خصوصًا في السياق القضائي.
- فرغم أن المعلومات المتبادلة عبر قنوات FIU تُعد أداة حيوية في الكشف الأولي عن الجرائم المالية، إلا أن النظام القانوني الفلسطيني لا يتضمن أي نص صريح يُحدد الشروط القانونية لاستخدام هذه البيانات كمستندات أو أدلة في مراحل التحقيق أو المحاكمة. ويؤدي ذلك إلى جملة من الإشكالات القانونية.



3.4 ديوان الرقابة المالية والإدارية

يشكل ديوان الرقابة المالية والإدارية أحد أركان منظومة النزاهة الوطنية في فلسطين، من حيث ولايته الدستورية في فحص سلامة الأداء المالي والإداري والإجرائي للمؤسسات العامة، وكشف أوجه القصور والانحراف في استخدام المال العام. إلا أن هذا الدور الداخلي الرقابي، رغم أهميته، لا يتضمن أية اختصاصات لمكافحة الفساد. كما لا يقتصر دور الديوان حتى الآن باختصاص قانوني واضح يُنظم أو يجيز للديوان الانخراط في علاقات تعاون دولي، سواء عبر القنوات الرسمية أو غير الرسمية.

كما أن ديوان الرقابة الإدارية والمالية يعمل في نطاق الرقابة على المؤسسات لا الأفراد. إذ تنتهي صلاحيات الديوان في فلسطين بانتهاء دور الرقابة في المؤسسات العامة. إذ لا تعتبر مكافحة الفساد أحد اختصاصات الديوان وإنما تعتبر اختصاصاً حصرياً لهيئة مكافحة الفساد ونيابة جرائم الفساد.

وبفحص التشريعات ذات العلاقة وبالبحث عن بنود تنظم التعاون الخارجي للديوان، يمكن القول بأن قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004 لا يتضمن أية نصوص صريحة تنظم التعاون الخارجي أو تمنح الديوان صلاحية مباشرة في هذا الشأن، باستثناء ما قد يُفهم ضمناً من مهمته في رفع تقارير للمجلس التشريعي أو الجهات المعنية وطنياً. وهذا الإطار الضيق يُبقي التعاون الدولي في المجال الرقابي ضمن حدود المبادرات الشخصية أو المشاركة الرمزية، دون ترجمة قانونية أو مؤسسية تسمح بتحويل العلاقات الخارجية إلى أدوات فاعلة كتبادل تقارير رقابية عابرة للحدود^[46].

ورغم هذا القصور، فقد شارك الديوان في عدد من الورش الإقليمية والدولية، من أبرزها اللقاءات التابعة لشبكة المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (INTOSAI)^[47]، والتي تُعد أحد أبرز أطر التعاون الدولي غير الرسمي على مستوى العالم في المجال الرقابي. وتوفر هذه الشبكة فضاءً غير رسمي لتبادل الخبرات، توحيد المعايير، ونقل الممارسات الفضلى بين المؤسسات الرقابية، دون الحاجة إلى اتفاقيات ملزمة.

إلا أن حضور الديوان الفلسطيني في هذه الشبكات، حتى الآن، لم يُترجم إلى تفعيل وظيفي فعلي داخل الأراضي الفلسطينية، حيث لا توجد مؤشرات واضحة على استخدام مخرجات هذه اللقاءات أو تحويلها إلى أدوات رقابية عملية، سواء عبر إصدار تقارير تقييم دولي مشترك، أو عبر طلب مساعدة فنية من جهات رقابية أجنبية.

وبالتالي، فإن الديوان – رغم انفتاحه الظاهري على المنصات الرقابية الدولية – لا يزال يُمارس مهامه وفق نموذج داخلي مغلق إلى حد كبير، ويُحرم من أحد أهم أدوات التطوير والرقابة، وهي آليات التعاون الدولي الرقابي غير الرسمي التي أثبتت فعاليتها في العديد من الدول.

إن تمكين ديوان الرقابة من لعب دور أكثر فاعلية في هذا المجال يتطلب مراجعة تشريعية تُدرج التعاون الدولي الرسمي وغير الرسمي سواء، ضمن اختصاصه الصريح، بالإضافة إلى تبني سياسة مؤسسية واضحة تُجيز له التنسيق مع نظرائه من الأجهزة الرقابية الإقليمية والدولية، على نحو يُسهم في تعزيز الرقابة في القطاع العام في المجالات المالية والإدارية.



[46] قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004، منشور في الجريدة الرسمية الفلسطينية..
[47] INTOSAI, Strategic Plan and Capacity Building Framework, 2022.

3.5 التحليل التنظيمي والفني

على المستوى البنيوي، يمكن ملاحظة أن البيئة التشريعية والمؤسسية في فلسطين لا توفر بنية متكاملة للتعاون غير الرسمي. فغياب الإطار التشريعي الصريح الذي يُعرّف هذا النوع من التعاون ويُقنّنه، يترك الجهات المعنية في حالة من الارتباك التنظيمي. كما أن عدم وجود بروتوكول وطني موحد يُحدّد الخطوات الإجرائية، المعايير الأخلاقية، وحدود المسؤولية في التعامل مع الشركاء الدوليين، يُفضي إلى غياب التجانس في الأداء ويُضعف من مصداقية العمل التبادلي الخارجي.

أما من حيث البعد البشري والمؤسسي، فإن معظم الجهات المختصة تفتقر إلى وحدات فنية أو موظفين ذوي اختصاص قانوني وتقني في إدارة التعاون الدولي غير الرسمي، ما يؤدي إلى ضعف الكفاءة وغياب المبادرة في تفعيل هذا المسار الحيوي. كما أن نقص البرامج التدريبية المتخصصة يُقلل من قدرة الكوادر القانونية على التعامل مع الأطر غير الرسمية وفق ضوابط مهنية دقيقة. ومن الملاحظ أن غياب التأصيل القانوني لا يقتصر على النصوص التشريعية فحسب، بل يمتد أيضًا إلى عدم وجود تنظيم قضائي يقبل - أو يضبط - استخدام نتائج التعاون الدولي غير الرسمي كأدلة في التحقيق أو المحاكمة. هذا الإشكال يُثير تساؤلات جوهرية تتعلق بمدى احترام ضمانات الإجراءات القانونية، ويُشكّل عائقًا أمام تطبيق هذه الأدوات داخل النظام القضائي الفلسطيني^[48].

من ناحية فنية، فإن البيئة الرقمية الفلسطينية لا تزال دون المستوى المطلوب من حيث تأمين تبادل المعلومات الحساسة عبر وسائل اتصالات مؤمنة ومعترف بها دوليًا. وهذا النقص لا يعكس فقط إشكالية تكنولوجية، بل يُعبّر عن غياب استراتيجية وطنية متكاملة تستوعب متطلبات التعاون الدولي بمستوياته الرسمي وغير الرسمي^[49].



[48] تقرير مؤسسة أمان: "البنية التحتية الرقمية والعدالة العابرة للحدود في فلسطين"، 2022.

[49] مذكرة تحليلية صادرة عن وزارة العدل الفلسطينية، قسم التعاون الدولي، 2023.

الفصل الرابع

نماذج عملية لاستخدام

التعاون الدولي غير الرسمي

يمثل التعاون الدولي غير الرسمي أحد المسارات التطبيقية الأكثر فعالية في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال، خاصة في المراحل الأولية من التحقيقات، حيث يكون الزمن عاملاً حاسماً في تتبع الأموال أو الحصول على معلومات حساسة. وفي السياق الفلسطيني، ورغم التحديات التي تواجه البنية القانونية والمؤسسية، برزت عدة نماذج عملية تُظهر أن هذا النوع من التعاون ممكن وفعال، سواء من خلال هيئة مكافحة الفساد أو وحدة المتابعة المالية. كما توفر تجارب دولية أخرى دروساً يمكن البناء عليها لتعزيز هذا المسار.

1. النموذج الأول: تعاون غير رسمي بين هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية وهيئة أوروبية في قضية رشوة دولية

في إحدى القضايا التي جرت عام 2020، وردت شبهات حول تورط مسؤول فلسطيني رفيع في علاقة مالية مع شركة أوروبية تعمل في قطاع البنية التحتية. وبناءً على اتصال غير رسمي جرى عبر شبكة التواصل العربي-الأوروبي التي أسستها بعض هيئات النزاهة في ضوء عضويتها في الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، تم الحصول على معلومات أولية حساسة حول تحويلات مالية وملفات عقود غير معلنة.

هذه المعلومات، رغم كونها غير موثقة رسمياً، ساعدت الهيئة الفلسطينية على تحديد نطاق التحقيق وتضييق دائرة الشبهات، قبل أن يتم تحويل الموضوع إلى طلب رسمي بموجب مذكرة مساعدة قانونية متبادلة (MLA) وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.^[50] وقد شكل هذا التعاون الدولي غير الرسمي نقطة انطلاق حاسمة في بناء ملف تحقيق متكامل.

2. النموذج الثاني: تبادل معلومات عبر FIU حول حركة أموال مشتبه بها (2022)

في قضية أخرى، جرت خلال عام 2022، تلقت وحدة المتابعة المالية الفلسطينية (FIU) إشارة عبر منصة Egmont Secure Web تفيد بتحويل مالي ضخم إلى حساب في إحدى المصارف الفلسطينية من جهة أجنبية تحمل تاريخاً مشبوهاً في ملفات غسل الأموال. بادرت الوحدة الفلسطينية بإرسال إخطار فوري إلى نظيرتها في الدولة الأجنبية المعنية، مستندة إلى البروتوكول غير الرسمي الذي يُجيز تبادل المعلومات دون المرور عبر وزارة العدل أو الخارجية. وقد تم تلقي رد مفصل خلال 72 ساعة فقط، تضمن بيانات مصرفية وخلفيات قانونية عن الشخص المرسل، مما أدى إلى تجميد التحويل ومباشرة تحقيق داخلي مشترك بين وحدة FIU والنيابة العامة^[51]. يُظهر هذا النموذج بوضوح فعالية التعاون الدولي غير الرسمي حينما يتم داخل شبكة مهنية دولية معتمدة، خاصة في الجرائم ذات الطابع المالي.



[50] الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، "تقرير الممارسات الفضلى"، بيروت، 2021.
[51] Egmont Group, Public Summary Report on Informal Cooperation Examples, 2022

3. النموذج الثالث: تعاون غير رسمي بين وحدات FIU في إندونيسيا وسنغافورة

في تجربة آسيوية ملهمة، قامت وحدة الاستخبارات المالية في إندونيسيا بإرسال طلب غير رسمي إلى نظيرتها في سنغافورة بشأن تحويلات مالية تُشتبه بأنها ناتجة عن رشى لمسؤولين في صفقة مشتريات حكومية. ورغم غياب اتفاقية تعاون رسمي بين البلدين في هذا المجال، تم تبادل المعلومات خلال أيام معدودة، مما سمح بتجميد الأصول في الوقت المناسب. وقد أشادت منظمة FATF بهذه الحالة بوصفها مثالاً عملياً على القيمة الإجرائية والوقائية للتعاون غير الرسمي^[52].

4. النموذج الرابع: استخدام الشبكة الأوروبية EJN للتحقيق المشترك

في أوروبا، وفي قضية فساد عبر الحدود شملت شركات من ألمانيا، وإيطاليا، وسلوفينيا، تم استخدام الشبكة القضائية الأوروبية (EJN) كقناة غير رسمية لتبادل الأدلة، قبل اللجوء إلى المساعدة القضائية الرسمية. وقد أدى هذا التعاون الدولي التمهيدي إلى تقليص مدة التحقيق من عام إلى أقل من 4 أشهر، كما وفر أدلة أولية ساعدت النيابة الوطنية على اتخاذ قرارات سريعة بشأن التوقيف والتحفيز على الأموال^[53]. هذا النموذج يُبرز كيف يمكن للتعاون غير الرسمي، إن أُظِر في شبكات مهنية إقليمية، أن يختصر الوقت ويزيد من فاعلية الإجراءات القانونية.

5. تحليل مقارن

تُظهر هذه النماذج أن التعاون الدولي غير الرسمي، رغم طبيعته غير الملزمة، يمكن أن يلعب دوراً حاسماً في كشف الجرائم المالية قبل استفحالها، خاصة عندما تكون المعلومات الاستخباراتية أو الأدلة الأولية عرضة للفقان أو التلاعب. ويُلاحظ أن نجاح هذه الأدوات يتوقف على عدة عناصر^[54]:

1. وجود شبكات مهنية دولية موثوقة مثل (Egmont، الشبكات القضائية، أو مجموعات FIU الإقليمية).
2. توفر إرادة مؤسسية مرنة قادرة على اتخاذ القرار بسرعة دون انتظار المسارات الرسمية.
3. تأطير التعاون عبر مذكرات تفاهم أو بروتوكولات تنفيذية مهنية، ولو غير ملزمة قانونياً.
4. ربط هذه المعلومات بجهاز قضائي قادر على التعامل مع أدلة مصدرها تعاون غير رسمي ضمن حدود الإجراءات القانونية الواجبة.



[52] FATF, Effective Practices on International Cooperation, Paris, 2021

[53] European Judicial Network (EJN), Annual Activity Report, 2020

[54] UNODC, Practical Guide on Informal International Cooperation in Asset Recovery Cases, 2020, pp. 16–21

الفصل الخامس

التحديات

وسبل المعالجة

يمثل تفعيل أدوات التعاون الدولي غير الرسمي في فلسطين ضرورة ملحة لمواكبة التحولات في طبيعة الجريمة المالية والفساد العابر للحدود. ومع ذلك، فإن هذا المسار لا يزال محفوفًا بجملة من التحديات القانونية، والمؤسسية، والسياسية، التي تعيق فعاليته وتحول دون الاستفادة القصوى من إمكاناته. وفي المقابل، تبرز عدة سبل يمكن من خلالها معالجة هذه التحديات ومواءمة المنظومة الوطنية مع الاتجاهات الدولية في هذا المجال.

1. الإشكاليات القانونية والتنظيمية

يُعد غياب الإطار القانوني الصريح الناظم للتعاون غير الرسمي أحد أبرز العوائق التي تُكَبِّل الجهات الفلسطينية المعنية. فالتشريعات القائمة، من قانون مكافحة الفساد إلى قانون الإجراءات الجزائية، لا تُميز بين التعاون الدولي الرسمي وغير الرسمي^[55]، ولا تضع قواعد واضحة لقبول أو توثيق البيانات والمعلومات المتبادلة عبر قنوات غير رسمية. ويُفاقم هذا الوضع غياب لوائح تنفيذية أو تعليمات داخلية تحدد الخطوات العملية الواجب اتباعها عند تلقي أو إرسال معلومات غير رسمية، سواء من حيث التوثيق أو الحفظ أو مسؤولية استخدامها في السياق القضائي، مما يُعرض العاملين في هذا المجال لاجتهادات فردية قد تفتقر للشرعية القانونية أو الاتساق الإجرائي^[56].

2. التداخل المؤسسي وضعف الإطار التشغيلي

تشهد البنية الفلسطينية المختصة بمكافحة الفساد تداخلًا في الاختصاصات بين هيئة مكافحة الفساد، ووحدة المتابعة المالية، والنيابة العامة، وديوان الرقابة^[57]، دون وجود تنسيق مؤسسي منظم يُوزع الأدوار بوضوح أو يُنشئ وحدة تنسيق مشتركة. كما أن عدم وجود وحدة متخصصة بالتعاون الدولي غير الرسمي داخل هذه الجهات، يؤدي إلى ضعف الكفاءة والبطء في الاستجابة، ويُضيع فرصًا حقيقية للتعاون في الوقت المناسب.

3. فجوات في القدرات الفنية والبشرية

تفتقر المؤسسات الفلسطينية، في معظمها، إلى كوادر مدربة ومؤهلة في مجال التعاون الدولي غير الرسمي، سواء من الناحية القانونية أو الفنية أو اللغوية. ولا تتوافر برامج تدريب منتظمة تُعنى بآليات التواصل الدولي، استخدام المنصات الرقمية المشفرة، أو إدارة قواعد البيانات العابرة للحدود، ما يؤدي إلى محدودية الأداء ويُقلل من القدرة على التفاعل مع الشركاء الدوليين وفقًا للمعايير المعتمدة^[58].



[55] تقرير مؤسسة أمان، "تحليل فجوات التشريعات المتعلقة بالتعاون الدولي في مكافحة الفساد"، رام الله، 2022.

[56] تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، "البنية المؤسسية لمكافحة الفساد في فلسطين"، 2021.

[57] مقابلات معمقة أجراها الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان مع موظفين حكوميين، 2022.

[58] UNODC, Technical Guide on Informal International Cooperation, Vienna, 2020.

4. تأثير الاحتلال الإسرائيلي على فاعلية التعاون الدولي

يُشكّل الاحتلال الإسرائيلي عائقًا هيكليًا في وجه أي تطور استراتيجي في منظومة التعاون الدولي الفلسطيني. فمن خلال سيطرته على المنافذ، والبنية التحتية، وتدفق المعلومات، يعطل الاحتلال إمكانية التواصل المباشر والسريع مع الكثير من الشركاء الإقليميين والدوليين^[59]. كما يُعيق تنفيذ مذكرات التفاهم أو الأوامر الدولية التي تتطلب إجراءات ميدانية داخل الأراضي الفلسطينية^[60].

5. غياب الثقة الدولية والتردد في الانخراط

رغم انضمام فلسطين إلى عدد من الاتفاقيات الدولية، إلا أن ضعف الشفافية المؤسسية، وعدم وجود آليات مساءلة معلنة، وقلة التقارير المنشورة حول نتائج التعاون الدولي، يؤثر سلبيًا على درجة الثقة التي تحظى بها المؤسسات الفلسطينية في المحافل الدولية^[61]. وهذا ينعكس بدوره في تردد بعض الدول في تبادل معلومات غير رسمية أو تقديم دعم غير مشروط.

6. سبل المعالجة – توصيات قانونية ومؤسسية

6.1 تعديل التشريعات الوطنية

يتعين على المشرّع الفلسطيني إدراج نصوص في قانون مكافحة الفساد وقانون الإجراءات الجزائية تدل على اليات تنظم أدوات التعاون غير الرسمي، وتحدد شروط استخدامها، وآليات توثيقها، وضمانات مشروعيتها^[62].

6.2 إصدار لائحة تنفيذية تنظيمية

ينبغي إصدار لائحة تنفيذية خاصة من مجلس الوزراء أو الهيئة المختصة، تحدد بالتفصيل أنواع أدوات التعاون الدولي غير الرسمي، الجهات المخولة باستخدامها، سبل التوثيق، وحدود المسؤولية القانونية في حال إساءة الاستخدام^[63].



[59] تقرير المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، "التعاون القضائي الدولي في ظل الاحتلال"، 2020.

[60] بيان وزارة العدل الفلسطينية المقدم إلى الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، شرم الشيخ، 2021.

[61] OECD, Trust and Anti-Corruption Institutions: Challenges in Fragile States, Paris, 2019.

[62] توصية صادرة عن ورشة عمل UNODC – هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، رام الله، أكتوبر 2022.

[63] مشروع اللائحة التنفيذية لمكافحة الفساد غير الرسمي، مسودة داخلية غير منشورة، 2023.

6.3 بناء القدرات الفنية والبشرية

ينبغي تطوير برنامج تدريبي وطني مستدام، يُعنى ببناء مهارات موظفي الهيئة، النيابة العامة، ووحدة FIU في استخدام أدوات التعاون الدولي غير الرسمي، من خلال ورش مشتركة مع شركاء دوليين وخبراء تقنيين^[64].

6.4 تعزيز الانضمام إلى الشبكات الدولية

على الجهات الوطنية أن تعمل على توسيع حضورها داخل الشبكات غير الرسمية المتخصصة، مثل ARIN-MENA، Egmont Group، الشبكة العربية للنزاهة، GlobE Network، لما توفره من إمكانيات تبادل فوري للمعلومات والتجارب^[65].

6.5 تعزيز الشفافية المؤسسية

إصدار تقارير دورية تبين حجم التعاون الدولي غير الرسمي، الأمثلة الناجحة، والتحديات التي تمت مواجهتها، يعزز من بناء الثقة الدولية ويُرسخ صورة فلسطين كشريك ملتزم في جهود مكافحة الفساد عالمياً^[66].



[64] شبكة GlobE Network، تقارير التدريب الفني للدول النامية، نيويورك، 2022.

[65] Egmont Group، Membership and Cooperation Report، 2022؛ GlobE Network، Annual Summary، 2023.

[66] مؤسسة أمان، "تقرير نتائج التعاون غير الرسمي 2021-2023"، رام الله، 2023.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع القانونية الدولية

1. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، 2003
2. قرارات مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية (UNCAC (COSP):
 - القرار 4/2 (الدوحة 2011)
 - القرار 6/4 (سانت بطرسبورغ 2015)
 - القرار 9/2 (شرم الشيخ 2021)

ثانياً: أدلة وتوجيهات دولية تقنية

3. UNODC – مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة:

- Manual on Mutual Legal Assistance and Asset Recovery (2012)
- Practical Guide on Informal International Cooperation in Asset Recovery Cases (2020)
- Technical Guide on Informal International Cooperation (2020)

4. FATF – مجموعة العمل المالي:

- Effective Practices on International Cooperation, 2021
- أمثلة على التعاون الدولي غير الرسمي في آسيا.

5. OECD – منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

- International Co-operation in Corruption Cases, 2017
- Trust and Anti-Corruption Institutions: Challenges in Fragile States, 2019

6. European Judicial Network (EJN):

- Annual Activity Report, 2020

7. GlobE Network:

- Annual Summary, 2023
- برامج التدريب الفني للدول النامية.

ثالثاً: شبكات مهنية دولية للتعاون غير الرسمي

8. Egmont Group – شبكة وحدات الاستخبارات المالية.
9. ARIN-MENA – شبكة استرداد الأصول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
10. الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
11. INTOSAI – المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة.

رابعاً: مراجع قانونية وطنية فلسطينية

12. القانون الأساسي المعدل الفلسطيني لسنة 2003 – المادة (10).
13. قانون مكافحة الفساد الفلسطيني رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته.
14. قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001.
15. قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004.
16. قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002.
17. قانون الجرائم الإلكترونية رقم (10) لسنة (2018).

خامساً: تقارير ودراسات فلسطينية

18. مؤسسة أمان – الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة:
 - "واقع العدالة الجنائية في فلسطين"، 2021.
 - "تحليل فجوات التشريعات المتعلقة بالتعاون الدولي في مكافحة الفساد"، 2022.
 - "تقرير نتائج التعاون الدولي غير الرسمي 2021–2023".
19. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان – تقارير البنية المؤسسية.
20. وزارة العدل الفلسطينية – مذكرات تحليلية داخلية (2023).
21. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – "التعاون القضائي الدولي في ظل الاحتلال"، 2020.

سادساً: نماذج وتجارب دولية عملية

22. المكسيك – وحدة التنسيق داخل هيئة مكافحة الفساد، وتبادل البيانات غير الرسمي.
23. سنغافورة – نموذج تدريبي ومنصة تبادل معلومات سريعة.
24. فرنسا – وحدة التعاون القضائي المركزي (CNAJ) والتوثيق المؤسسي.
25. إندونيسيا – سنغافورة – نموذج تبادل معلومات استخباراتية غير رسمي.
26. ألمانيا – إيطاليا – سلوفينيا – استخدام EJM لتقصير مدة التحقيق.
27. هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية – أمثلة على استخدام أدوات غير رسمية ضمن الشبكة العربية.

سابعاً: أدوات تقنية مستخدمة في التعاون الدولي غير الرسمي

28. Egmont Secure Web – منصة تبادل بيانات استخباراتية مشفرة.
29. مذكرات تفاهم (MoUs).
30. اتصالات مباشرة عبر البريد أو الهاتف بين المحققين والمدعين.
31. الشبكات القضائية الأوروبية والعربية والإقليمية.
32. منصات التدريب الرقمي الدولي (Globe، UNODC، FATF).

ثامناً: التوثيق

1. United Nations Office on Drugs and Crime. Manual on International Cooperation for the Purposes of Confiscation of Proceeds of Crime. 2012.
2. OECD. Typology of International Cooperation in Corruption Cases, OECD Publishing, 2017, pp. 10–14.
3. UNODC. Manual on Mutual Legal Assistance and Asset Recovery, 2012, pp. 33–35.
4. UNODC. Manual on Mutual Legal Assistance and Asset Recovery, United Nations Office on Drugs and Crime, 2012, pp. 20–23.
5. INTERPOL. Legal Framework and Criminal Information Exchange Systems, 2021.
6. الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، تقارير دورية 2018-2023.
7. E.J.N. European Judicial Network: Annual Activity Report, 2022.
8. UNODC. Practical Guide on Informal International Cooperation in Asset Recovery Cases, 2020, p. 35.
9. Egmont Group. Principles for Information Exchange Between FIUs, 2013; Annual Report, 2022.
10. Basel Institute on Governance. Informal International Cooperation in Corruption Investigations, Working Paper 28, 2021.
11. OECD. Typology of International Cooperation in Corruption Cases, 2017; Transparency International. Exchanging Information to Combat Corruption, 2021.
12. FATF. Best Practices on Sharing Information Between Law Enforcement Authorities, 2018.
13. 4o.
14. United Nations Convention against Corruption (UNCAC), 2003, Preamble and Chapter IV.
15. UNCAC, Article 48.
16. UNCAC, Article 50.
17. Conference of the States Parties to the UNCAC, Resolutions 4/2 (2011), 6/4 (2015), and 9/2 (2021).

- UNODC, Manual on Mutual Legal Assistance and Asset Recovery, 2012; and Practical Guide on Informal International.18
- .Cooperation in Asset Recovery Cases, 2020
- .OECD, International Cooperation in Corruption Cases, OECD Publishing, 2017, pp. 10 .19
- .UNODC & AIAMP, Regional Judicial Cooperation Practices in Latin America, UNODC Regional Report, 2020 .20
- .INAI Mexico, Informe sobre cooperación no formal en el combate a la corrupción, 2021 .21
- CPIB Singapore, Annual Report, 2020; FATF, Mutual Evaluation of Singapore, 2016 .22
- UNODC Asia Pacific, Informal Channels and Anti-Corruption Cooperation in ASEAN, 2022 .23
- .Ministère de la Justice (France), La coopération judiciaire internationale informelle, Rapport CNAJ, 2019 .24
- .OECD, Best Practices in Informal Cooperation: France Country Note, 2020 .25
- .UNODC, Practical Guide on Informal International Cooperation in Asset Recovery Cases, 2020, pp. 8–10 .26
- .Shaw, Malcolm N., International Law, 8th ed., Cambridge University Press, 2017, pp. 70–74 .27
- .United Nations Convention against Corruption (UNCAC), Articles 48 and 50 .28
- .Conference of the States Parties to UNCAC, Resolutions 4/2 (2011), 6/4 (2015), and 9/2 (2021) .29
- .International Criminal Court, Prosecutor v. Al Mahdi, Decision on Evidence Collection, ICC-01/12-01/15, 2016 .30
- .European Court of Human Rights, Case of Bykov v. Russia, Application No. 4378/02, Judgment of 10 March 2009 .31
- .32. انضمت دولة فلسطين إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب المرسوم الرئاسي رقم (20) لسنة 2014، وتم إيداع وثائق الانضمام في الأمم المتحدة بتاريخ 2 أيار/مايو 2014.
- .33. قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005، المادة 5، الجريدة الرسمية الفلسطينية (الوقائع)، العدد 57.
- .UNODC, Practical Guide on Informal International Cooperation in Asset Recovery, 2020, pp. 10–13 .34
- .35. قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001، الباب الثاني، المواد من 13 إلى 66.
- .36. قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002، منشورات الوقائع الفلسطينية، لا يتضمن أي فصل بشأن التعاون القضائي الدولي.
- .OECD, Enhancing Judicial Cooperation in Criminal Matters, 2018 .37
- .38. قانون الجرائم الإلكترونية رقم (10) لسنة 2018، المادة 32 والمادة 36، منشورات الجريدة الرسمية الفلسطينية.
- .39. القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، المادة 10، منشور في الوقائع الفلسطينية، العدد 47.
- .40. مرسوم رئاسي رقم (20) لسنة 2014 بشأن انضمام دولة فلسطين إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الجريدة الرسمية (الوقائع الفلسطينية)، العدد 103.
- .UNODC, Practical Guide on Informal International Cooperation in Asset Recovery Cases, 2020, pp. 5–9 .41

42. هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، الموقع الرسمي، قسم التعاون الدولي والاتفاقيات www.pacc.ps
43. الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، تقارير سنوية، 2021–2023.
44. مقابلات منشورة ضمن تقرير مؤسسة أمان: "واقع العدالة الجنائية في فلسطين"، 2021.
45. FIU Palestine, Public Briefing Notes, 2022؛ Egmont Group, Annual Reports 2021–2023.
46. قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004، منشور في الجريدة الرسمية الفلسطينية.
47. INTOSAI, Strategic Plan and Capacity Building Framework, 2022.
48. تقرير مؤسسة أمان: "البنية التحتية الرقمية والعدالة العابرة للحدود في فلسطين"، 2022.
49. مذكرة تحليلية صادرة عن وزارة العدل الفلسطينية، قسم التعاون الدولي، 2023.
50. الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، "تقرير الممارسات الفضلى"، بيروت، 2021.
51. Egmont Group, Public Summary Report on Informal Cooperation Examples, 2022.
52. FATF, Effective Practices on International Cooperation, Paris, 2021.
53. European Judicial Network (EJN), Annual Activity Report, 2020.
54. UNODC, Practical Guide on Informal International Cooperation in Asset Recovery Cases, 2020, pp. 16.
55. تقرير مؤسسة أمان، "تحليل فجوات التشريعات المتعلقة بالتعاون الدولي في مكافحة الفساد"، رام الله، 2022.
56. تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، "البنية المؤسسية لمكافحة الفساد في فلسطين"، 2021.
57. مقابلات معمقة أجراها الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان مع موظفين حكوميين، 2022.
58. UNODC, Technical Guide on Informal International Cooperation, Vienna, 2020.
59. تقرير المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، "التعاون القضائي الدولي في ظل الاحتلال"، 2020.
60. بيان وزارة العدل الفلسطينية المقدم إلى الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، شرم الشيخ، 2021.
61. OECD, Trust and Anti-Corruption Institutions: Challenges in Fragile States, Paris, 2019.
62. توصية صادرة عن ورشة عمل UNODC – هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، رام الله، أكتوبر 2022.
63. مشروع اللائحة التنفيذية لمكافحة الفساد غير الرسمي، مسودة داخلية غير منشورة، 2023.
64. تجربة المكسيك وسنغافورة، كما وردت في: FATF, Effective Practices for International Cooperation, 2021.
65. شبكة GlobE Network، تقارير التدريب الفني للدول النامية، نيويورك، 2022.
66. GlobE Network, Annual Summary, 2023؛ Egmont Group, Membership and Cooperation Report, 2022.
67. مؤسسة أمان، "تقرير نتائج التعاون الدولي غير الرسمي 2021–2023"، رام الله، 2023.